

30 September 2008

Arabic

Original: English*

تقرير الاجتماع الثامن عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا، المعقود في ياموسوكرو من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

المحتويات

الصفحة

٢	أولاً- المسائل التي تستدعي اتخاذ إجراء من جانب لجنة المخدرات أو التي يوجّه انتباهها إليها
٢	التوصيات التي اعتمدها الاجتماع الثامن عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا ..
٣	ثانياً- الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على مكافحة الاتجار بالمخدرات
٦	ثالثاً- تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع السادس عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا
٨	رابعاً- النظر في المواضيع من جانب الأفرقة العاملة
١٣	خامساً- تنظيم الاجتماع التاسع عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا
١٤	سادساً- مسائل أخرى
١٥	سابعاً- اعتماد التقرير
١٥	ثامناً- تنظيم الاجتماع
١٥	ألف- افتتاح الاجتماع ومدته
١٥	باء- الحضور
١٦	جيم- انتخاب أعضاء المكتب
١٦	دال- إقرار جدول الأعمال
١٧	هـ- الوثائق
١٧	تاسعاً- اختتام الاجتماع
١٨	المرفق- قائمة الوثائق المعروضة على الاجتماع الثامن عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا

* هذا التقرير صادر باللغات الإنكليزية والعربية والفرنسية، وهي لغات عمل الهيئة الفرعية.



أولاً - المسائل التي تستدعي اتخاذ إجراء من جانب لجنة المخدرات أو التي يوجّه انتباهها إليها

التوصيات التي اعتمدها الاجتماع الثامن عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا

١ - اعتمد الاجتماع الثامن عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات (هونليا)، في أفريقيا، التوصيات المبينة أدناه، التي وضعها المشاركون في أفرقة العاملة. وللإطلاع على ملاحظات المشاركين في الأفرقة العاملة واستنتاجاتهم التي أفضت إلى التوصيات، انظر الفصل الرابع أدناه.

المسألة ١ - إدارة التحقيقات في قضايا المخدرات الكبرى والتعامل بكفاءة مهنية مع الأحرار

٢ - قُدمت التوصيات التالية بشأن إدارة التحقيقات في قضايا المخدرات الكبرى والتعامل بكفاءة مهنية مع الأحرار:

(أ) ينبغي للحكومات أن تعتمد تشريعات تسمح بالإبادة الفورية لمضبوطات المخدرات الكبيرة بعد تحليل المخدرات وقبل انتهاء الإجراءات القضائية؛

(ب) ينبغي الأخذ بمعدونة مكتوبة بإجراءات مناوله الأحرار وتخزينها؛

(ج) عند إدارة التحقيقات في قضايا المخدرات الكبرى، تم حثّ البلدان على الاستعانة بأفرقة الاستجابة للأحداث التابعة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية وعلى الانخراط في التعاون الدولي؛

(د) ينبغي للحكومات أن تسعى جاهدة إلى إجراء تحقيقات استباقية في قضايا المخدرات استناداً إلى تحليل المعلومات الاستخبارية.

المسألة ٢ - وضع استراتيجيات ناجحة للتصدي للاتجار بالقنب

٣ - قُدمت التوصيات التالية بشأن وضع استراتيجيات ناجحة للتصدي للاتجار بالقنب:

(أ) ينبغي للحكومات أن تضع استراتيجيات متعددة الجوانب وخطط عمل لمكافحة إنتاج القنب بصورة غير مشروعة والاتجار به وتعاطيه مع التأكيد بوجه خاص على دعم المناطق المهمشة المعرضة لخطر زراعة القنب غير المشروعة؛

- (ب) ينبغي أن تضع الحكومات برامج للتنمية البديلة المستدامة وإبدال المحاصيل؛
- (ج) ينبغي تعزيز التعاون الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي بين السلطات المختصة بإنفاذ القوانين من أجل مكافحة زراعة القنب والاتجار به بصورة غير مشروعة؛
- (د) ينبغي أن تدعم الحكومات برامج إذكاء الوعي بين السكان، وأن تُشرك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام؛
- (هـ) ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان الأفريقية في جهودها لمكافحة زراعة القنب والاتجار به وتعاطيه بصورة غير مشروعة.

المسألة ٣- الاتجار بالمنشطات الأمفيتامينية والمشاكل المتعلقة بمراقبة السلائف

- ٤- قُدمت التوصيات التالية بشأن الاتجار بالمنشطات الأمفيتامينية والمشاكل المتعلقة بمراقبة السلائف:
- (أ) ينبغي لأجهزة إنفاذ القانون أن تقيم تعاوناً وثيقاً مع القطاع الخاص أو تحافظ عليه من أجل رصد تسريب السلائف والكيماويات الضرورية الأخرى ومنعه؛
- (ب) ينبغي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع جنوب أفريقيا ومصر وأي بلد آخر ذي كفاءة مماثلة، أن يعمل على إنشاء برنامج تدريب معتمد لتقديم دورات تدريبية معتمدة في مجال رصد الكيماويات السليفة بالمستويين الابتدائي والمتقدم؛
- (ج) ينبغي للحكومات أن تعتمد تشريعات ملائمة لتنظيم قطاع المواد الصيدلانية لرصد استيراد الكيماويات السليفة وتفاذي تسريب المواد المصنوعة بصورة مشروعة للأغراض الطبية؛
- (د) ينبغي للحكومات أن تشجّع الحملات الوقائية من أجل إذكاء الوعي بالآثار السلبية لتعاطي المنشطات الأمفيتامينية.

ثانياً- الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على مكافحة الاتجار بالمخدرات

- ٥- نظر الاجتماع في جلساته الأولى والثانية المعقودتين يوم ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في البند ٣ من جدول الأعمال وعنوانه "الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون

الإقليمي على مكافحة الاتجار بالمخدرات". وكان معروضا على الاجتماع للنظر في هذا البند ورقة أعدتها الأمانة عنوانها: "الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون دون الإقليمي والإقليمي على مكافحة الاتجار بالمخدرات" (UNODC/HONLAF/2008/2). وكان معروضا عليه أيضا ورقة غرفة اجتماعات عنوانها "إحصاءات عن اتجاهات الاتجار بالمخدرات في أفريقيا وجميع أنحاء العالم" (UNODC/HONLAF/2008/CRP.1). وبالإضافة إلى ذلك، وردت تقارير وطنية من أنغولا وأوغندا وتوغو والجزائر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وزمبابوي وسوازيلند وغانا وغينيا وكوت ديفوار وليسوتو ومدغشقر ومصر وملاوي وناميبيا والنيجر ونيجيريا (UNODC/HONLAF/2008/CRP.2 إلى CRP.19).

٦- وعرض البند ممثل لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) وقدم، من خلال عرض بالصوت والصورة، لمحة عامة عن الاتجاهات الإقليمية والعالمية بشأن زراعة محاصيل المخدرات وإنتاج المخدرات بصورة غير مشروعة والاتجار بها. وقد استند العرض إلى المعلومات التي قدّمتها الحكومات من خلال استبيانات التقارير السنوية عن السنوات الماضية وحتى عام ٢٠٠٥ ضمنا، أو المعلومات الإضافية مثل التقارير القطرية الواردة إلى المكتب أو المعلومات المقدّمة إلى لجنة المخدرات، وكذلك إلى المعلومات التي يتضمنها التقرير العالمي عن المخدرات لعام ٢٠٠٨^(١). وقدم الممثل أيضا لمحة عامة عن برامج إنفاذ القانون التي يقوم المكتب بتنفيذها حاليا في المنطقة بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية.

٧- وألقى كلمة ممثل كل من بوتسوانا وبوركينا فاسو وجنوب أفريقيا وغينيا-بيساو ومصر وناميبيا والنيجر ونيجيريا. وتكلّم أيضا المراقب عن كل من الاتحاد الروسي وألمانيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، كما قدّم ممثل كوت ديفوار والمراقب عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية عرضين إيضاحيين بالصوت والصورة.

٨- وعرض ممثل كوت ديفوار لمحة عامة عن المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية ذات الصلة التي وفّرت أطرا للتعاون والتنسيق بين سلطات إنفاذ القانون من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات في المنطقة، وأبلغ عن الصعوبات التي ووجهت لضمان ذلك التعاون وذلك التنسيق. وقدم الممثل أيضا لمحة عامة عن الحالة الراهنة فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات والمضبوطات التي تمت في كوت ديفوار وعن الزيادة التي لوحظت مؤخرا في زراعة القنب في كوت ديفوار، والتي قال إنها ترجع على الأرجح إلى الانخفاض الذي حدث

(1) World Drug Report 2008 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.08.XI.1).

مؤخرا في سعر المحاصيل النقدية. وأبلغ الممثل أيضا عن اكتشاف أساليب عمل جديدة يستخدمها المتحرون لتهريب كميات كبيرة من الكوكايين والهيروين إلى كوت ديفوار.

٩- وأبلغ المراقب عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية بالاتجاهات الأخيرة في مجال الاتجار بالكوكايين، مشددا بصورة خاصة على أمثلة من غرب أفريقيا، وقدم عرضا موجزا عن برامج المساعدة التقنية التي توفرها الإنتربول إلى البلدان في المنطقة. وسلط المراقب الضوء، خلال عرضه، على زيادة استخدام المطارات التجارية في غرب أفريقيا كنقاط انطلاق للكوكايين المرسل ليس إلى بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل أيضا إلى أستراليا وتايلند وتركيا والصين. ولاحظ المراقب أن شحنات الكوكايين تصل إلى غرب أفريقيا على شكل كميات سائبة ويعاد تعبئتها وتجهيزها إلى وجهات أخرى بواسطة مهربيين أفراد بدلا من إرسالها بواسطة شحنات كبيرة وحاوليات. وذكر أن الاتجار بطريق البر داخل بلدان غرب أفريقيا أخذ في الازدياد أيضا وأن دروبا برية مؤدية من الغرب إلى الشرق تُستخدم على نحو متزايد للاتجار بالكوكايين. ولاحظ المراقب أن عددا قليلا جدا من عمليات الاعتراض أجريت لدى انطلاق المخدرات من بلدان غرب أفريقيا بالمقارنة بعمليات الاعتراض التي تجري في وجهات الوصول مثل أوروبا، واقترح ما يلي بغية زيادة عمليات الاعتراض في أفريقيا: تحسين الروابط العملية بين مكاتب الإنتربول في أبيدجان وبوينس آيرس؛ وتنظيم اجتماعات استخبارية إضافية في المنطقة؛ وتخطيط استراتيجية وزيادة التحقيقات والعمليات عبر الحدود بين أجهزة إنفاذ القانون في أفريقيا. وأخيرا، شدد المراقب على أن تبادل المعلومات بين السلطات الأفريقية ونظيراتها في أمريكا الجنوبية يمكن تحسينه بغية معرفة هوية المتجرين من أمريكا الجنوبية العاملين في المنطقة واكتشافهم.

١٠- وقدم ممثل بوركينافاسو تقريرا عن الاجتماع الذي عقد مؤخرا مع أحد البلدان المجاورة لبلده والذي جرى خلاله تناول مسائل منها مكافحة الاتجار بالمخدرات ووضع استراتيجية لتعزيز التعاون وتقاسم المعلومات ومراقبة الحدود. وسلط الضوء أيضا على الجهود المبذولة في بلاده لتدريب موظفي إنفاذ القانون وأعرب عن الحاجة إلى المزيد من التدريب على تقنيات التحقيق بغية ضمان نجاح التحقيقات ومتابعة عمليات الاعتراض.

١١- وقدم ممثل الاتحاد الروسي لمحة عامة عن العمليات الناجحة التي أجريت مع نظراء من المنطقة وسلط الضوء على أهمية مذكرات التفاهم والاتفاقات المتعددة الأطراف والثنائية بالنسبة لضمان نجاح التحقيق في القضايا ذات الصلة بالمخدرات وملاحقتها قضائيا. واسترعى انتباه الاجتماع كذلك إلى مسألة الاتجار بالقنب، ولا سيما إلى أن ثلث القنب الذي يجري الاتجار به في جميع أنحاء العالم مصدره منطقة أفريقيا.

١٢- وذكر المراقب عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أنه، بغية تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة وأجهزة إنفاذ القانون فيها، من المقرر أن يعقد اجتماع وزاري في الرأس الأخضر من ٢٨ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وسيجري أيضا تنظيم اجتماع لمنظمات المجتمع المدني، من المقرر عقده في أبوجا، نيجيريا، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، واجتماع لفريق خبراء سيعقد في الرأس الأخضر يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

١٣- وقام عدة ممثلين ومراقبين بمدخلات بشأن الآليات التي وضعوها موضع التنفيذ وبشأن جهود بلدانهم في مجال مكافحة الاتجار بالكيماويات السليفة، بما في ذلك المشاركة في مشاريع مثل مشروع بريزم (Project Prism)، وبشأن فائدة نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر التابع للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. وتحديث ممثل عن عدم توفر المعلومات عن نظام الإشعارات المسبقة وعن عدم كفاية التدريب على مراقبة السلائف لموظفي الجمارك في بلاده. وحث عدة ممثلين البلدان الأخرى على تقاسم المعلومات والتعاون بغية مكافحة بيع الكيماويات السليفة وتصديرها واستيرادها بصورة غير مشروعة.

ثالثا- تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع السادس عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا

١٤- نظر الاجتماع، خلال جلسته الثانية المعقودة يوم ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، في البند ٤ من جدول الأعمال وعنوانه "تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع السادس عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا". وكان معروضا على الاجتماع ورقة أعدتها الأمانة (UNODC/HONLAF/2008/3) استنادا إلى المعلومات التي قدمتها الحكومات ردًا على استبيان وجه إلى جميع الدول المشاركة في اجتماع هونلوا، أفريقيا. وتجسد الورقة الردود التي تلقتها الأمانة، حتى ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨، من حكومات أنغولا وبوركينا فاسو وتونس والجزائر والجمهورية العربية الليبية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وسوازيلند وغانا وغينيا ومدغشقر. ومنذ ذلك التاريخ، وردت ردود مستوفاة على الاستبيان من بروندي وزمبابوي وليسوتو ومصر وموريشيوس ونيجيريا.

١٥- وألقى ممثل للأمانة بيانا استهلاليا أوجز فيه الإجراءات الرئيسية التي أبلغت الحكومات عن اتخاذها لتنفيذ التوصيات على الصعيد الوطني، وما تحقق من نتائج وما ووجه من صعوبات. وخلال مناقشة البند، أدلى ببيانات ممثلو أوغندا وبوتسوانا وجنوب أفريقيا وغانا وغينيا-بيساو وكوت ديفوار ومصر والمغرب والنيجر ونيجيريا.

- ١٦- وأبلغ عدة ممثلين عن إجراءات اتخذتها حكوماتهم لتنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع السادس عشر لهونليا، أفريقيا، في عام ٢٠٠٦.
- ١٧- وأشار عدة ممثلين إلى أن القنب يأتي على رأس المخدرات في المنطقة من حيث اتساع نطاق الزراعة والاتجار والتعاطي وأن مكافحة انتشاره يعد أولوية لدى الكثير من البلدان. وأشار عدة ممثلين مع القلق إلى أثر تعاطيه الضار على الشباب وعلى النسيج الاجتماعي لمجتمعاتهم.
- ١٨- وأفاد ممثل جنوب أفريقيا بأن القنب ما زال يُستخدم في بلده لأغراض ترفيهية وأن الهيروين يجري خلطه بالقنب عند تدخينه. ورأى أن سلطات إنفاذ القانون ينبغي أن تولي مزيدا من الاهتمام لهذه الظاهرة.
- ١٩- وأبلغ عدة ممثلين عن الجهود التي يبذلونها في إذكاء الوعي بين سكان بلدانهم بشأن الآثار الضارة لتعاطي القنب وزراعته غير المشروعة. وأفاد ممثل كوت ديفوار بأنه قد كُرس يوم وطني لمكافحة تعاطي القنب وأن سلطات إنفاذ قوانين المخدرات أجرت مؤخرا دراسة استقصائية بشأن زراعة القنب غير المشروعة وتعاطيه من أجل تعزيز جهود السلطات الوطنية في التصدي لهذا الخطر.
- ٢٠- وأبلغ العديد من الممثلين عن الجهود التي يبذلونها في سبيل القضاء على زراعة القنب غير المشروعة داخل حدودهم الوطنية. وأفاد ممثل المغرب بأن الجهود التي بذلتها حكومته للقضاء على زراعة القنب أدّت إلى خفض المساحات المزروعة بنسبة تزيد على ٤٦ في المائة، وأن القضاء على آلاف الهكتارات في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ تتطلب تعبئة موارد بشرية ومادية ومالية كبيرة. وسلّط الضوء أيضا على أن زيادة الطلب على القنب وعدم وجود سياسة مشتركة بشأن القنب في أوروبا يُمكن أن يُضعف جهود المغرب في هذا الصدد. وأكد الممثل أيضا أن المغرب شدّد آليات مراقبة حدوده البحرية والبرية ورصدها بغية مكافحة الاتجار الدولي بالمخدرات بصورة أفضل.
- ٢١- وأفاد بعض الممثلين بأن لديهم برامج بديلة للتنمية وبأنهم يرصدون باستمرار المزارعين والمناطق المزروعة في إطار مساعيهم للحد من زراعة القنب غير المشروعة.
- ٢٢- وأبلغ عدة ممثلين عن جهود حكوماتهم من أجل ضمان المراقبة الفعالة للسلائف المدرجة في الجدولين الأول والثاني باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ وبيعها واستيرادها وتصديرها وفقا للتوصيات التي أشار بها الاجتماع السادس عشر لهونليا، أفريقيا، فيما يتعلق بالمسألة ٣. وأكد العديد من الممثلين الأهمية

المتزايدة لمسألة مراقبة السلائف، بما في ذلك دور التعاون وتقاسم المعلومات بين السلطات الوطنية وأجهزة إنفاذ القوانين ذات الصلة في مكافحة الاتجار غير المشروع بالكيماويات السليفة. وأبلغ عدة ممثلين عن التدابير التي اتخذتها حكوماتهم من أجل ضمان المراقبة الفعالة للسلائف وضربوا أمثلة على التعاون الناجح بين أجهزة إنفاذ القوانين في بلدان المنطقة.

٢٣- وأبلغ العديد من الممثلين عن وجود آليات لرصد استيراد وتصدير الكيماويات السليفة، غير أن بعضهم أعرب عن الحاجة إلى الدعم من أجل توفير التدريب اللازم والمعدات الضرورية لموظفي إنفاذ القانون والجمارك في بلدانهم لضمان المراقبة الفعالة لتجارة الكيماويات السليفة وفق ما هو محدد في التوصيات الصادرة في هذا الشأن. وشجّع أحد الممثلين حكومات بلدان المنطقة على استخدام نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (بن أونلاين) عن طريق الإنترنت كوسيلة للتوسع في تبادل المعلومات والتعرّف على المعاملات المشبوهة والاتصال بالهيئة الدولية لمراقبة المخدرات للمساعدة في الاشتراك في نظام بن أونلاين عند الاقتضاء.

رابعاً- النظر في المواضيع من جانب الأفرقة العاملة

٢٤- أنشأ الاجتماع في جلساته الثالثة والرابعة والخامسة، المعقودة يومي ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أفرقة عاملة لبحث ثلاث مسائل في إطار البند ٥، المعنون "النظر في المواضيع من جانب الأفرقة العاملة"، من جدول الأعمال. وترد أدناه الملاحظات التي أبدتها المشاركون في الأفرقة العاملة والاستنتاجات التي توصّلوا إليها. وللاطلاع على التوصيات التي قدّمها المشاركون في الأفرقة العاملة واعتمدت في الاجتماع، انظر الفصل الأول أعلاه.

المسألة ١- إدارة التحقيقات في قضايا المخدرات الكبرى والتعامل بكفاءة مهنية مع الأحرار

٢٥- اجتمع الفريق العامل المعني بالمسألة ١ يوم ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ولدى النظر في المسألة، أبدى المشاركون في الفريق العامل الملاحظات التالية:

(أ) لوحظ، عقب إجراء ضبطيات كبيرة للمخدرات، أن عدة بلدان تواجه مشاكل فيما يتعلق بالتحاليل الجنائية؛

(ب) أشار عدة ممثلين إلى أن أجهزة إنفاذ القانون كثيراً ما تُتهم دون وجه حق باستبدال مواد أخرى بالمخدرات المضبوطة وتسريب المخدرات إلى السوق غير المشروعة، أو يشتبه في قيامها بذلك؛

(ج) أشار عدة ممثلين إلى أن حلّ الجرائم المتصلة بالمخدرات قد ازدادت تعقّداً وأنها تتطلب تعاوناً وطنياً ودولياً، وتدريباً متخصصاً، وتوفير موارد مالية وبشرية كافية لأجهزة إنفاذ القانون؛

(د) لا يستطيع العديد من البلدان الأفريقية، بمقتضى تشريعاتها الوطنية، إبادة المخدرات المضبوطة حتى الفراغ من الإجراءات القضائية النهائية، لأن المضبوطات بكاملها تكون مطلوبة كأدلة في المحاكم؛

(هـ) شدّد عدة ممثلين على أن ثمة خطراً في تخزين كميات كبيرة من المخدرات دون توفير تدابير أمنية مناسبة؛

(و) لاحظ عدة ممثلين أن التحقيقات التي تجري بشأن قضايا المخدرات في أفريقيا تكون في الغالب رد فعل وليست استباقية؛

(ز) لوحظ أن التحليل الجنائي لشحنات المخدرات الكبيرة والتحقيقات بشأنها كثيراً ما تقف عند حد التعرّف على المخدرات المضبوطة. وقلّما تُفحص شحنات المخدرات لكشف بصمات الأصابع أو أي آثار أخرى؛

(ح) لوحظ أن اختلاف النظم القانونية والثغرات في التشريعات تمكّن المتّجرين بالمخدرات أحياناً من مواصلة أنشطتهم غير المشروعة والإفلات من العقاب حيثما يتّسم إنفاذ القانون والأمن بالضعف؛

(ط) شدّد الممثلون على أن الاتجار بالمخدرات يرتبط في العديد من الحالات بالاتجار بالأسلحة النارية. وجرى التشديد على أن عائدات الاتجار بالمخدرات قد وفّرت للجماعات الإجرامية موارد مالية لارتكاب أنشطة إجرامية أخرى؛

(ي) أبلغ الممثلون بتحقيقات ناجحة أجريت في عدة بلدان أفريقية، وانطوت على تعاون مع شركاء دوليين أو إقليميين أو وطنيين ومع الإنترنت.

٢٦- وخلص المشاركون في الفريق العامل إلى الاستنتاجات التالية:

(أ) يتسم التدريب على جمع الأدلة ومناولتها وعرضها بأهمية حاسمة بالنسبة لنجاح التحقيقات في قضايا المخدرات الكبرى؛

(ب) هناك حاجة إلى تحسين سلطات إنفاذ القانون قدراتها على إجراء تحقيقات باستخدام التحاليل الجنائية، بما في ذلك اختبار المخدرات في الميدان وتأمين سائر أنواع الأدلة الجنائية؛

- (ج) هناك حاجة إلى زيادة التعاون الوطني والإقليمي والدولي على تبادل المعلومات بين أجهزة إنفاذ القانون من أجل تعزيز المعارف وجمع المعلومات عن طرائق العمل التي يستخدمها المتجرون بالمخدرات؛
- (د) إن اختلاف النظم القانونية ووجود ثغرات في التشريعات تؤدي إلى عدم نجاح الملاحقات القضائية يترتب عليه زيادة الفرص التي تكتسبها الجماعات الإجرامية للاتجار بالمخدرات؛
- (هـ) ينبغي تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون على جمع المعلومات وتحليل المعلومات الاستخباراتية لكي تؤدي إلى تحقيقات استباقية بدلاً من تحقيقات رد الفعل؛
- (و) ينبغي لأجهزة إنفاذ القانون أن تتعامل مع الأدلة والأحراز التي بحوزتها بصورة مهنية وشفافة وأن تضمن عدم انقطاع تسلسل العهدة؛
- (ز) يمكن للشركاء الدوليين الثنائيين والإتربول مساعدة البلدان الأفريقية، في جملة أمور، في التحاليل الجنائية المطلوبة في التحقيقات الجارية بشأن قضايا الاتجار بالمخدرات الكبرى.

المسألة ٢- وضع استراتيجيات ناجحة للتصدي للاتجار بالقنب

- ٢٧- اجتمع الفريق العامل المعني بالمسألة ٢ يوم ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ولدى النظر في المسألة، أبدى المشاركون في الفريق العامل الملاحظات التالية:
- (أ) لا يزال القنب أكثر المخدرات التي يجري تعاطيها وزراعتها والاتجار بها في أفريقيا وهو يطرح تحدياً كبيراً أمام المجتمع وأجهزة إنفاذ القانون؛
- (ب) لم تنل زراعة القنب والاتجار به وتعاطيه في أفريقيا الاهتمام الإقليمي والدولي المطلوب؛
- (ج) أنفقت حكومات البلدان الأفريقية موارد كبيرة على التحقيقات بشأن الاتجار بالكوكايين والهيروين، في حين لا تزال زراعة القنب والاتجار به وتعاطيه بصورة غير مشروعة تثير أكبر مشكلة تواجه القارة الأفريقية في مجال المخدرات؛
- (د) لوحظ أن نمط الاتجار بالقنب أخذ في التغير وأن تهريب القنب بات يتسم بطابع إقليمي ووطني أكثر منه دولي؛

- (هـ) أشار عدة ممثلين إلى أن الغالبية العظمى من الأحداث التي تشمل الاتجار بالقنب تنطوي على الاتجار داخل المناطق دون الإقليمية من أفريقيا؛
- (و) تُعطل زراعة القنب والاتجار به بصورة غير مشروعة الاقتصادات المحلية وتعوق التنمية؛
- (ز) وأشار بعض الممثلين إلى أن زراعة القنب غير المشروعة تنافس زراعة المحاصيل الغذائية؛
- (ح) لوحظ أن الاتجار بالقنب يشكل جريمة لا يضلح فيها مزارعون مهمشون فحسب، بل أيضا جماعات إجرامية منظمة كبيرة، لا سيما لأن عمليات الاتجار التي تتطلب استثمارات كبيرة ودرجات عالية من التنظيم.

٢٨- وخلص المشاركون في الفريق العامل إلى الاستنتاجات التالية:

- (أ) يتطلب الأمر التزاما سياسيا قويا من جانب حكومات البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي من أجل اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة إنتاج القنب والاتجار به وتعاطيه بصورة غير مشروعة؛
- (ب) ثمة حاجة إلى تحليل دقيق لحالة زراعة القنب بصورة غير مشروعة والاتجار به بغية وضع استراتيجيات متكاملة تشمل خفض الطلب والعرض وإذكاء الوعي وإعادة التأهيل، ويتعين بعد ذلك ترجمة هذا التحليل إلى خطط عمل وطنية؛
- (ج) أثبتت برامج التنمية البديلة المستدامة أنها خيار مناسب لثني المزارعين عن مزاوله زراعة القنب غير المشروعة. غير أن أحد التحديات الرئيسية، نظرا إلى تفشي الفقر في كثير من البلدان الأفريقية، هو إيجاد محاصيل بديلة توفر بديلا ماليا مستداما للقنب؛
- (د) اعتبر المنع عنصريا حاسما في مكافحة تعاطي القنب. ومن ثم سُلّم بضرورة إذكاء وعي المستهلكين والسكان عموما بما ينجم عن استهلاك القنب من آثار سلبية.

المسألة ٣- الاتجار بالمنشطات الأمفيتامينية والمشاكل المتعلقة بمراقبة السلائف

- ٢٩- اجتمع الفريق العامل المعني بالمسألة ٣ يوم ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ولدى النظر في المسألة، أبدى المشاركون في الفريق العامل الملاحظات التالية:
- (أ) لوحظت زيادة التعاون بين جماعات الجريمة المنظمة الإقليمية الأفريقية والدولية فيما يتعلق بالمنشطات الأمفيتامينية وتهريب الكيمائيات السليفة؛

(ب) ذُكر أن كميات قليلة جدا من المنشطات الأمفيتامينية تهرب إلى المنطقة الأفريقية، حيث أن الغالبية الكبرى من هذه المنشطات تنتج بصورة غير مشروعة ويتم تعاطيها محليا؛

(ج) تُسرّب الكيمياويات إلى السوق السوداء من خلال تمويه الهويات الحقيقية للشركات والمستوردين أو من خلال الرشوة أو الإكراه أو الابتزاز أو من خلال سرقة المستندات أو تزويرها؛

(د) تُعتبر مناوله الكيمياويات السليفة مسألة بالغة التعقيد والخطورة وتتطلب معرفة وتدريباً متخصصين؛

(هـ) أشار عدة ممثلين إلى الحاجة إلى التدريب على كشف الاتجار بالكيمياويات السليفة والتحقيق بشأن المعامل السرية؛

(و) جرى التسليم بأن الافتقار إلى الأطر التنظيمية لمراقبة الكيمياويات السليفة مراقبة فعالة يمثل تحدياً ملحاً لمعظم البلدان الأفريقية؛

(ز) جرى التسليم بأن توافر المنشطات الأمفيتامينية بسعر زهيد يؤدي إلى ارتفاع معدل تعاطيها في صفوف الشرائح السكانية المهمشة وله آثار سلبية على المجتمع؛

(ح) جرى التنويه بقاعدة المعارف الممتازة لدى جنوب أفريقيا وخبرتها في مكافحة الاتجار بالكيمياويات السليفة وتفكيك المعامل السرية؛

(ط) شدد عدة ممثلين على أهمية وضرة تعاون أجهزة إنفاذ القانون مع شركات الكيمياويات من القطاع الخاص.

٣٠- وخلص المشاركون في الفريق العامل إلى الاستنتاجات التالية:

(أ) هناك حاجة ماسة إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون الإقليمي لمواجهة تسريب الكيمياويات السليفة والاتجار بها؛

(ب) هناك حاجة إلى بناء القدرات في مجال إنفاذ القانون في جميع أنحاء أفريقيا من أجل النجاح في مكافحة الاتجار بالسلائف وإنتاج المنشطات الأمفيتامينية بصورة غير مشروعة؛

(ج) من الضروري التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والقطاع الخاص، وكذلك مع السلطات المسؤولة عن رصد الكيمياويات وشركات المواد الصيدلانية؛

(د) هناك حاجة إلى وضع أطر تنظيمية وطنية شاملة بخصوص الكيمياويات السليفة بمشاركة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة من أجل منع تسريب الكيمياويات السليفة والاتجار بها.

خامسا- تنظيم الاجتماع التاسع عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا

٣١- نظر الاجتماع، خلال جلسته السابعة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، في البند ٦ من جدول الأعمال، المعنون "تنظيم الاجتماع التاسع عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات (هولندا) في أفريقيا". وكان معروضا على الاجتماع للنظر في هذا البند ورقة أعدتها الأمانة (UNODC/HONLAF/2008/4). وألقى أمين الاجتماع كلمة استهلاكية أوجز فيها جدول الأعمال المؤقت للاجتماع التاسع عشر. وأحاط الرئيس المشاركين علما بالمشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مسألة استضافة الاجتماع التاسع عشر ودعا الوفود إلى التقدم باقتراحات بشأن المسائل التي ستنظر فيها الأفرقة العاملة في الاجتماع التالي. وأدلى بكلمات ممثلو كل من الجزائر وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا-بيساو ونيجيريا وأوغندا.

٣٢- أما فيما يتعلق بالمواضيع المقترحة لكي تناقشها الأفرقة العاملة في الاجتماع التاسع عشر لهولندا، أفريقيا، المقرر عقده في عام ٢٠٠٩، فقد اقترح الممثلون عددا من المواضيع، شملت ما يلي:

- (أ) جمع البيانات وإدارتها وتحليلها في سياق التزامات الدول بالتبليغ؛
- (ب) حماية الشهود في التحقيقات الخاصة بقضايا الاتجار بالمخدرات؛
- (ج) لحة عامة عالمية شاملة عن مكافحة المخدرات؛
- (د) الجريمة السيبرانية وأثرها على الاتجار بالمخدرات؛
- (هـ) مشكلة السوق غير المشروعة للمستحضرات الصيدلانية غير الخاضعة للتنظيم الرقابي وبيع العقاقير بصورة غير مشروعة في الشارع.
- ٣٣- وطلب إلى الأمانة أن تعمل مع الدول على اختيار بعض المواضيع، من بين المواضيع المقترحة، لكي تنظر فيها الأفرقة العاملة في الاجتماع التاسع عشر لهولندا، أفريقيا.
- ٣٤- وفيما يتعلق بالبند ٦ من جدول أعمال الاجتماع التاسع عشر، رأى أحد الممثلين أنه يمكن للأمانة أن تُقدم للاجتماع عرضا لمداولات الجزء الرفيع المستوى المقرر عقده خلال

الدورة الثانية والخمسين للجنة المخدرات في عام ٢٠٠٩ ولنتيجته. ولاحظ الممثل أنه كان بإمكان اللجنة أن تطلب مساهمة من جميع الاجتماعات الإقليمية لهونوليا قبل دورتها الثانية والخمسين بحيث تتيح فرصة لكي تُسهم الاجتماعات في عملية الجزء الرفيع المستوى ونتيجته.

٣٥- وقد وافق الاجتماع على جدول الأعمال المؤقت التالي للاجتماع التاسع عشر لهونوليا، أفريقيا، على أن تضعه الأمانة في صيغته النهائية بالتعاون مع الدول المهتمة في المنطقة:

- ١- انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢- إقرار جدول الأعمال.
- ٣- الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي.
- ٤- تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع السابع عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا.
- ٥- النظر في المواضيع من جانب الأفرقة العاملة: [تُحدّد فيما بعد].
- ٦- متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين.
- ٧- تنظيم الاجتماع العشرين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا.
- ٨- مسائل أخرى.
- ٩- اعتماد التقرير.

سادسا- مسائل أخرى

- ٣٦- نظر الاجتماع، خلال جلسته السابعة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، في البند ٧ من جدول الأعمال، المعنون "مسائل أخرى".
- ٣٧- أحاط ممثل المدير التنفيذي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة الاجتماع علما بالجهود التي يبذلها المكتب في سبيل الترتيب لمشاركة ممثلين لبلدان أفريقية في اجتماعات رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أمريكا اللاتينية والكاريبي بغية إقامة الاتصالات وتيسيرها بين أجهزة إنفاذ قوانين المخدرات عبر الأطلسي وتعزيز تبادل المعلومات والاستخبارات بشأن الاتجار بالمخدرات في المنطقتين. وأكد الممثل على أهمية إقامة

هذه الاتصالات ومواصلتها من أجل مكافحة الزيادة في تهريب الكوكايين من أمريكا اللاتينية والكاريبية إلى غرب أفريقيا. ودعا أيضا الأوساط المانحة إلى دعم جهود المكتب الرامية إلى ضمان مشاركة ممثلين من بلدان أفريقية في اجتماعات رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أمريكا اللاتينية والكاريبية.

٣٨- واقترح أحد الممثلين تنظيم دورات تدريبية بشأن المسائل التقنية للمشاركين في اجتماعات هونلدا، أفريقيا، وفقا للممارسة الماضية. وأكد على الفوائد التي ستعود على الأنشطة التشغيلية لأجهزة إنفاذ قوانين المخدرات في المنطقة من جراء هذا التدريب المتخصص.

سابعاً - اعتماد التقرير

٣٩- اعتمد الاجتماع، في جلسته السابعة، المعقودة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، تقرير الاجتماع الثامن عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا (UNODC/HONLAF/2008/L.1 و Add.1 إلى Add.5)، كما اعتمد تقارير الأفرقة العاملة والتوصيات الواردة فيها.

ثامناً - تنظيم الاجتماع

ألف - افتتاح الاجتماع ومدته

٤٠- عُقد الاجتماع الثامن عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات (هونلدا)، أفريقيا، الذي استضافته حكومة كوت ديفوار ونظمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في ياموسوكرو، من ٨ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وقد افتتحت الاجتماع وزيرة إعادة البناء وإعادة الإدماج في كوت ديفوار. وألقى كلمات افتتاحية عدة ممثلين للحكومة المضيفة، ومنهم نائب محافظ ياموسوكرو والأمين العام للجنة المشتركة بين الوزارات لمكافحة تعاطي المخدرات في كوت ديفوار وممثل المدير التنفيذي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

باء - الحضور

٤١- كانت الدول التالية ممثلة في الاجتماع الثامن عشر لهونلدا، أفريقيا: أنغولا، أوغندا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الجزائر، تونس، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب

أفريقيا، زامبيا، زيمبابوي، سيراليون، غانا، غينيا-بيساو، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كينيا، ليسوتو، مدغشقر، مصر، المغرب، ملاوي، ناميبيا، النيجر، نيجيريا.

٤٢- وكانت الدول التالية ممثلة بصفة مراقب: الاتحاد الروسي، ألمانيا، إيطاليا، كندا، الولايات المتحدة.

٤٣- وكانت المنظمات التالية ممثلة أيضا بمراقبين: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (اليونديب)، شرطة الأمم المتحدة (يونبول).

جيم- انتخاب أعضاء المكتب

٤٤- انتخب الاجتماع بالتزكية، في جلسته الأولى التي عقدها في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أعضاء المكتب التالية أسماءهم:

الرئيس: يوسفو بامبا (كوت ديفوار)

نائب الرئيس: زاكاري أومويغا (كينيا)

بارثولوميو أليفوس دو كليرك (ناميبيا)

المقرر: مايكل ويره (أوغندا)

دال- إقرار جدول الأعمال

٤٥- في الجلسة الأولى، اعتمد الاجتماع الثامن عشر لهونليا، أفريقيا، جدول الأعمال التالي:

١- انتخاب أعضاء المكتب.

٢- إقرار جدول الأعمال.

٣- الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على مكافحة الاتجار بالمخدرات.

٤- تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع السادس عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا.

٥- النظر في المواضيع من جانب الأفرقة العاملة:

(أ) إدارة التحقيقات في قضايا المخدرات الكبرى والتعامل بكفاءة مهنية مع الأحرار؛

(ب) وضع استراتيجيات ناجحة للتصدي للاتجار بالقنب؛

(ج) الاتجار بالمنشّطات الأمفيتامينية والمشاكل المتعلقة بمراقبة السلائف؛

٦- تنظيم الاجتماع التاسع عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا.

٧- مسائل أخرى.

٨- اعتماد التقرير.

هاء- الوثائق

٤٦- ترد في المرفق قائمة بالوثائق المعروضة على الاجتماع الثامن عشر لهونلأف، أفريقيا.

تاسعا- اختتام الاجتماع

٤٧- ألقى كل من الأمين العام للجنة المشتركة بين الوزارات لمكافحة تعاطي المخدرات في كوت ديفوار ورئيس الاجتماع وممثل لوزارة الداخلية في كوت ديفوار وممثل المدير التنفيذي للمكتب تعليقات ختامية.

المرفق

قائمة الوثائق المعروضة على الاجتماع الثامن عشر لرؤساء الأجهزة
الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا

رقم الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
UNODC/HONLAF/2008/1	٢	جدول الأعمال المؤقت، بما فيه الشروح والجدول الزمني المؤقت
UNODC/HONLAF/2008/2	٣	الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي على مكافحة الاتجار بالمخدرات
UNODC/HONLAF/2008/3	٤	تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع السادس عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا
UNODC/HONLAF/2008/4	٦	تنظيم الاجتماع التاسع عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا
UNODC/HONLAF/2008/L.1 و Add.1 إلى Add.5	٨	مشروع التقرير
UNODC/HONLAF/2008/CRP.1	٣	إحصاءات عن اتجاهات الاتجار بالمخدرات في أفريقيا وجميع أنحاء العالم
UNODC/HONLAF/2008/CRP.2 إلى CRP.19	٣	التقارير القطرية